

المحاضرة العاشرة: الشركات المتعددة الجنسيات

ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات ككيانات اقتصادية لها وزن كبير، نظرا لأهميتها في المجتمع الدولي ودورها في الاقتصاد العالمي، وتعد هذه الشركات فاعلا أساسيا في مجال الاستثمارات الدولية. كما تمارس تأثيرا فعالا ومعقدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، إلى درجة أنها تتمتع في بعض الحالات بقوة اقتصادية ومالية تفوق تلك التي تتمتع بها الدول المضيفة.

وتعود نشأتها إلى السياسات الصناعية المعاصرة للدول المتطورة التي تركز أساسا على التصدير كعامل ووسيلة للنمو. هذه الحقيقة تؤكد أن الشركات المتعددة الجنسيات ظهرت في الدول المتطورة التي تعتمد على اقتصاد السوق. ومنذ حوالي عقدين من الزمن، ظهرت هذه الشركات العالمية في دول العالم الثالث مثل: الهند، هونكونغ، سنغافورا، كوريا الجنوبية. ورغم أن نشأتها تعود حسب البعض إلى القرن الخامس عشر، فإن الاهتمام بها لم يبدأ إلا في القرن العشرين.

المطلب الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات

يحتل موضوع الشركات المتعددة الجنسيات مكانة وأهمية خاصة في قانون المجتمع الدولي، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن نتساءل عن المقصود منها، وعن مركزها القانوني بين أشخاص المجتمع الدولي.

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها: "تلك المؤسسات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة، وتمارس نشاطاتها في عدد من البلدان".

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

يمكن تلخيص خصائص الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

أولا: تمارس هذه الشركات نشاطات متعددة (إنتاج، تصدير)، (وفي مجالات مختلفة النفط، صناعة السيارات، إلام آلي، سياحة... إلخ).

ثانياً: تعدد فروعها وتواجدها في أكثر من دولة.

ثالثاً: تقوم على فكرة الوحدة المؤسسية والتي تعني أنها تدير النشاطات الدولية وتراقب وتشرف على فروعها المنتشرة عبر العالم من خلال مركز قرار موحد.

رابعاً: لها استراتيجية عالمية في مجال السوق.

المطلب الثاني: مدى تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالشخصية الدولية

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات "منظمة" لكونها تقوم على مجموعة كاملة ومتراصة الوظائف، وعلى عدد من الفروع التي تنشط وفق معايير ومبادئ مرتبطة بالقومية وسيادة الدول. وهنا نطرح سؤالاً مهماً: هل تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات شخصاً من أشخاص المجتمع الدولي وليس تحت ولاية القانون الدولي؟

لقد انقسم الفقه إلى اتجاهين بشأن مدى تمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالشخصية القانونية الدولية وهو ما سنبينه فيما يلي:

الفرع الأول: الاتجاه المنكر للشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات

يستند هذا الاتجاه إلى الحجج الآتية:

1. يتم إنشاء الشركات المتعددة الجنسيات تحت ولاية القوانين الوطنية (الداخلية) وليس تحت ولاية القانون الدولي. ومن ثم فهي تخضع لرقابة الدل التي تنشأ فيها والتي تمارس نشاطها فيها. وبالتالي قد تفرض هذه الدول قيوداً على ممارسة نشاطاتها.
2. تعتبر مجرد موضوع من موضوعات القانون الدولي الحديث، شأنها شأن موضوعات أخرى مثل المسؤولية الدولية، الحماية الدبلوماسية، حقوق الإنسان، البيئة، مصادر القانون الدولي.

3. لقد صدرت بعض القرارات الدولية بخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، ومن بينها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3281 المؤرخ في 12/12/1974، والخاص بميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الذي نص في المادة الثانية منه على: "تنظيم نشاطات

الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية، والإشراف عليها، واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتماشيا مع سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يجوز للشركات عبر الوطنية أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة".

يترتب على هذه الحجج عدم تمتع هذه الشركات بشخصية قانونية دولية مستقلة عن بقية أشخاص القانون الدولي.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد للشخصية القانونية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات

طبقا لهذا الاتجاه فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع ببعض الحقوق والواجبات، كما تساهم في تطوير قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية.

1. أنها تتمتع ببعض الحقوق، وتقع على عاتقها واجبات. من بين هذه الحقوق: المساواة في المعاملة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة، إبرام عقود مع دول، حل نزاعاتها المتعلقة بالاستثمار بواسطة التحكيم الدولي. أما واجباتها فتتلخص في: احترام سيادة الدول المضيفة على ثرواتها الطبيعية، عدم التدخل في شؤونها السياسية الداخلية، احترام قوانين الدول المضيفة والتنسيق معها، حماية البيئة، ضمان نقل التكنولوجيا.
2. تستند فكرة تمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية إلى مساهمتها في تطور العلاقات الدولي لاسيما العلاقات الاقتصادية. حيث تساهم في:

- فرض التبعية المتزايدة للاقتصاديات الوطنية للنظام الاقتصادي الليبرالي.
- إنشاء نظام اقتصادي عابر للحدود مستقل في مواجهة الدول.
- تدعيم الليبرالية الاقتصادية الدولية التي تعمل على عوامة السوق، وذلك من خلال تدعيم التكامل الاقتصادي العالمي وزيادة التجارة العالمية، والتكنولوجيا.